دراسة حالة قانونية

هل يُعد كل تحويل مالي سدادًا للحكم التنفيذي؟

دراسة قانونية في التمييز بين الوفاء بالحكم التنفيذي والوفاء بالتزام مستقل

مجال القضية: التنفيذ – الأوراق التجارية – الإثبات – سندات لأمر.

نبذة عن القضية

عُرضت على منصة **CounselO** قضية تنفيذية قبل انعقاد إحدى جلسات محكمة التنفيذ، تمحورت حول نزاع بشأن مدى اعتبار تحويل مالي كبير بمثابة سداد للحكم التنفيذي الصادر ضد المدين.

ادعى طالب التنفيذ أن مبلغًا ماليًا تم تحويله خارج منصة التنفيذ يمثل جزءًا من تنفيذ الحكم، بينما تمسك الطرف الآخر بأن هذا التحويل لا يمت بصلة للحكم، وإنما يمثل وفاءً بالتزام مستقل ناشئ عن **سند لأمر إلكتروني صادر عبر منصة نافذ**، وقد أُغلق السند رسميًا بعد السداد.

الإشكالية القانونية

تركزت الدراسة على الإجابة عن السؤال الآتي:

هل يكفي مجرد تطابق قيمة تحويل مالي مع جزء من المديونية لاعتباره تنفيذًا للحكم القضائي، أم يجب إثبات أن سبب التحويل ومنشأه مرتبطان بالحكم التنفيذي ذاته؟

منهجية الدراسة

اعتمد فريق Counselo على تحليل جميع المستندات، والتي شملت:

- الحكم التنفيذي.
- ملف التنفيذ وسجل التحصيلات.
- كشوف الحساب البنكية.
- الحوالات البنكية.
- السند الإلكتروني الصادر عبر منصة نافذ.
- حالة السند بعد السداد.
- المراسلات المقدمة إلى محكمة التنفيذ.

أهم النتائج القانونية

بعد دراسة الملف، خلصت الدراسة إلى عدة نتائج قانونية مهمة، من أبرزها:

- وجود تحويل مالي خارج منصة التنفيذ لا يعني بالضرورة أنه تنفيذ للحكم القضائي.
- **سبب الالتزام** هو العنصر الحاكم في تكييف الدفعة، وليس مجرد قيمة المبلغ أو تاريخ التحويل.
- صدور **سند لأمر إلكتروني مستقل** عبر منصة نافذ، ثم إغلاقه بعد الوفاء، يعد قرينة قوية على استقلال هذا الدين عن الدين محل التنفيذ.
- استمرار ملف التنفيذ مفتوحًا ومطالبة طالب التنفيذ باستكمال تنفيذ الحكم قد يدل على أن الحكم لم يعتبر تلك الدفعة وفاءً له وقت استلامها.

- عبء إثبات ارتباط أي دفعة بالحكم التنفيذي يقع على من يتمسك بهذا الارتباط، ولا يكفي الافتراض أو التشابه في المبالغ.

القيمة القانونية للدراسة

ساعدت الدراسة في بناء رؤية قانونية متكاملة قبل الجلسة، تضمنت:

- تحليل العلاقة بين الأحكام التنفيذية والأوراق التجارية.
- التمييز بين تعدد مصادر الالتزام المالي.
- تقييم القوة الإثباتية للسندات الإلكترونية الصادرة عبر منصة نافذ.
- إعداد تصور للأسئلة المحتملة من المحكمة والإجابات القانونية المناسبة.
- وضع استراتيجية دفاع تستند إلى الوقائع والمستندات وليس إلى الافتراضات.

الخلاصة

أبرزت هذه الدراسة أهمية التفرقة بين مصدر الدين و**وسيلة** السداد، وأن وجود حوالة مالية لا يكفي وحده لإثبات تنفيذ الحكم ما لم يثبت ارتباطها القانوني المباشر بالدين محل التنفيذ. كما أكدت أن السندات الإلكترونية الصادرة عبر منصة نافذ تتمتع بقيمة إثباتية مستقلة يجب مراعاتها عند بحث مدى انقضاء الالتزامات المالية.

تم إعداد هذه الدراسة من قبل منصة**CounselO**

منصة قانونية متخصصة في الدراسات والاستشارات القانونية الاحترافية.